

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

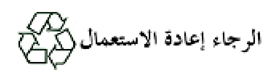
الجلسة ٦١٨٢
الأربعاء، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السير جون ساورز	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تيندربيوغو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين





افتُتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إحياء ذكرى موظفي الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ، أود أن أذكر بأن كثيرين منا كانوا حاضرين هذا الصباح إحياء الذكرى السنوية السادسة لتفجير فندق القناة في بغداد، الذي قُتل فيه الممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميللو و ٢١ زميلا آخر من الأمم المتحدة. أعتقد أن من المناسب أن نبقي هذه الذكرى الأليمة في أذهاننا كخلفية لعملنا المهم اليوم.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أوسكار فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد أوسكار فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فرنانديز تارانكو (تكلم بالإنكليزية): منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة والمناقشة المفتوحة يوم ٢٧ تموز/يوليه عن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.6171)، حدثت عدة تطورات مهمة على الأرض وبشأن الجهود الدولية المتواصلة لتهيئة الظروف من أجل الاستئناف الفوري والإنجاز المبكر للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وأنهى مبعوث الولايات المتحدة ميتشل زيارة إقليمية يوم ٢٩ تموز/يوليه سعيا للحصول على التزامات من الطرفين وليتخذا إجراءات، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ المرحلة الأولى من التزامات خريطة الطريق، وبشأن خطوات إقليمية أوسع، على النحو الذي ذكرته اللجنة الرباعية في بيانها الصادر في ترييست في ٢٦ حزيران/يونيه. واجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في مكتب المنسق الخاص بمدينة القدس في ٣١ تموز/يوليه متابعة لاجتماع الأعضاء الرئيسيين في المجموعة الذي عُقد في ترييستا، ومن المتوقع أن يجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية مرة أخرى قريبا.

وخلال أيلول/سبتمبر، من المتوقع أن تعقد لجنة الاتصال المخصصة والأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية اجتماعا على هامش المناقشة العامة. كما أن الأعضاء الرئيسيين سيتشاورون مع أعضاء لجنة المتابعة المعنية بمبادرة السلام العربية التي قدمتها جامعة الدول العربية. ويتطلع الأمين العام إلى عقد تلك الاجتماعات بوصفها نقاطا مرجعية هامة لإحراز التقدم في الجهود المتجددة التي يبذلها المجتمع الدولي هذا العام بغية إحراز تقدم حقيقي على المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وفي الضفة الغربية، تواصل السلطة الفلسطينية بذل جهودها لفرض القانون والنظام في المدن والبلدات الفلسطينية. ومنذ منتصف حزيران/يونيه حصل انخفاض ملحوظ في عدد الفلسطينيين الذين أُصيبوا جراء الأنشطة العسكرية الإسرائيلية، ونحن نأمل أن يستمر هذا الاتجاه الجدير بالترحيب. واستمرت الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين وممتلكاتهم، إلى

جانب عدم إنفاذ سيادة القانون. وإجمالا، أُصيب ٢٤ فلسطينيا، بمن فيهم خمسة أطفال، وسبعة إسرائيليين، جميعهم من الكبار. ولم يُبلغ عن وقوع أي خسائر في الأرواح.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمت الشهر الماضي، أبلغنا بأن إسرائيل خففت بعض القيود المفروضة على حركة التنقل، مما أدى إلى تحسين إمكانية الوصول إلى بعض البلدات في الضفة الغربية ومساعدة الجهود الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي. ووفقا للغرفة التجارية في نابلس، شهدت المدينة انتعاشا بطيئا، وإن كان كبيرا، للنشاط التجاري منذ بداية العام. وإضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة إسرائيل أنه، اعتبارا من ٥ آب/أغسطس، سيتم على أساس تجريبي تمديد ساعات عبور المسافرين عبر جسر اللنبي، وهو أمر نأمل أن يسهل تدفق مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يقومون بزيارة الضفة الغربية. وتأتي هذه التدابير عقب إعلان سابق بتمديد ساعات العبور التجاري، وهي خطوة هامة لتيسير الصادرات الفلسطينية.

إننا نرحب بهذه الإجراءات وببيان حكومة إسرائيل الذي يفيد بأنها تعتزم اتخاذ المزيد من الخطوات لتسهيل حركة التنقل والعبور. وهذا أمر أساسي إذا أُريد أن يصبح التغيير منطويا حقا على التحول، لأن عوائق كبيرة أمام التنقل والعبور ما زالت مستمرة في الضفة الغربية، بما في ذلك حول القدس الشرقية؛ ووصل إجمالي عدد العوائق إلى ٦١٤ عائقا. وتشمل التدابير الأخرى التي من شأنها أن تؤدي بقدر كبير إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية المزيد من إزالة العوائق؛ وإزالة الشرط المتعلق بضرورة حصول الفلسطينيين الراغبين في السفر إلى وادي الأردن على إذن خروج؛ وإجراء تحسين كبير في إمكانية الوصول إلى القدس الشرقية؛ وزيادة التصاريح الممنوحة للعمال الفلسطينيين في إسرائيل؛ وزيادة قدرات المعابر التجارية وإعادة انتشار سلطات الجمارك الفلسطينية على جسر اللنبي. كما أن تخفيف القيود المشددة المفروضة على تطوير البنية التحتية في المنطقة ''جيم'' أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وما زلنا نشعر بالقلق حيال العجز الكبير في الميزانية الذي يواجهه السلطة الفلسطينية. ونرحب بالتحويلات الأخيرة التي قام بها المانحون الرئيسيون، الذين قدموا تبرعات كبيرة، ونناشد جميع المانحين الوفاء بالتعهدات التي قطعت في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وفي شرم الشيخ في آذار/مارس هذا العام.

إن مسألة استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية والضفة الغربية أمر يدعو إلى القلق البالغ. ونحن نناشد حكومة إسرائيل الاستجابة لدعوة المجموعة الرباعية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق وتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وإزالة المخافر الأمامية التي أُقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وأيضا، ما زال الحاجز، الذي ينحرف مساره انحرافا كبيرا من خط حدود عام ١٩٦٧ إلى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بالرغم من إعلان محكمة العدل الدولية بأن هذا يخالف القانون الدولي، يقيد وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية، فضلا عن وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية الرئيسية والأرض الزراعية.

وظلت الإجراءات الإسرائيلية لدعم المستوطنين في قلب القدس الشرقية مسألة تستدعي القلق الخاص في الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢ آب/أغسطس، وبعد قرار أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية، أجبرت قوات الأمن الإسرائيلية تسع أسر فلسطينية، بلغ عدد أعضائها ٥٣ شخصا، بمن فيهم ٢٠ طفلا، على إخلاء منازلها في حي الشيخ جراح الواقع في القدس الشرقية. وفي ظل حماية قوات الأمن الإسرائيلية، سُلّمت الممتلكات إلى منظمة للاستيطان،

واستولى المستوطنون الإسرائيليون على المباني فورا بعد عمليات الإخلاء. والآن تعيش الأسر المطرودة في رصيف المشاة بالقرب من المنازل التي نقلوا منها بالقوة، وما زالت التوترات شديدة في المنطقة. والخطط الاستيطانية في الأجزاء الأخرى من حي الشيخ جراح تعرض للخطر ما يقرب من ٤٥٠ من السكان الآخرين المقيمين في الحي. وإضافة إلى ذلك، وفي ٥ آب/أغسطس، أصيب ثمانية فلسطينيين في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية التي كانت تسلّم أوامر الهدم في حي البستان في القدس الشرقية.

إننا نكرر دعوتنا لإسرائيل إلى التقيد بالقانون الدولي وبالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، وإلى وقف وعكس الإجراءات الاستفزازية مثل عمليات الهدم والإخلاء في القدس الشرقية. ونذكّر إسرائيل بالموقف الموحد للمجموعة الرباعية إزاء هذه المسألة، وبتأكيد المجموعة مؤخرا على أنه لا يمكن للإجراءات الانفرادية أن تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات وأن المجتمع الدولي لن يعترف بهذه الإجراءات.

وإذ ننتقل إلى الحالة في قطاع غزة وحولها، فقد حصلت تطورات خطيرة داخل القطاع. ففي آخر الأسبوع الماضي، لجأت جماعة متطرفة تسمي نفسها جند أنصار الله، وهي مسلحة بالأسلحة النارية والقنابل الصاروخية والمتفجرات، إلى مسجد في رفح، وأعلنت قيام إمارة إسلامية، وانتقدت حركة حماس لعدم بذلها لجهود وافية لشن الهجمات على إسرائيل وعدم تطبيقها الصارم لقانون الشريعة. وبعد أن رفضت تلك الجماعة الاستجابة لدعوات الاستسلام التي وجهتها حماس، وقعت في ١٤ آب/أغسطس مجابهة عنيفة قُتل فيها ٢٨ شخصا على الأقل وجرح أكثر من مائة شخص، من بينهم عدد من المدنيين غير المسلحين.

وشاركت قوات الأمن القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة والجناح العسكري لحركة حماس على السواء في العمل ضد الجماعة، واتخذت تدابير أمنية مشددة في الأجزاء الأخرى من قطاع غزة. وتبرز هذه الحوادث الشواغل فيما يتعلق بتطرف بعض العناصر في غزة، والأخطار الناجمة من استمرار تهريب الأسلحة والمتفجرات إلى القطاع، وعدم وجود إطار قانوني مناسب لضمان الأمن والنظام العامين، وضرورة الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف بغية ضمان حماية المدنيين.

وحصلت هذه التطورات خلال فترة لم تقع فيها أي خسائر جراء العنف الإسرائيلي – الفلسطيني. ويسود هدوء نسبي، تفرضه حركة حماس على جانب غزة. ومع ذلك، شنت الجماعات المتشددة في القطاع هجومين بالصورايخ وقذائف الهاون على إسرائيل، بما في ذلك هجوم وقع في ٩ آب/أغسطس على نقطة عبور إريتز بينما كان يجري إجلاء المرضى الفلسطينيين لتلقي العلاج الطبي في إسرائيل.

وردا على ذلك، قامت القوات الإسرائيلية بغارة جوية وقصفت مناطق الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة. كما نفذت القوات الإسرائيلية ست غارات برية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ التقرير الأخير الذي قدم للمجلس، قتل أربعة أشخاص آخرين في الحوادث التي وقعت في الأنفاق. وبالرغم من ذلك، يستمر التهريب الواسع النطاق. ويؤدي هذا، إلى جانب نظام الإغلاق، إلى تقويض الاقتصاد العادي وسبل كسب معيشة السكان في غزة، فضلا عن تقويض قوى الاعتدال السياسي.

وما زال يتعين تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يدعو إلى إنشاء آليات لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر في غزة والى إعادة فتح المعابر بصفة مستمرة. وإجمالا، تم السماح بدخول ما بلغ متوسطه اليومي ٨٧ شاحنة إلى غزة، مقارنة بدخول ٧٨ شاحنة في اليوم في تموز/يوليه. وهذا عدد أكبر بكثير من الثماني عشر

شاحنة في اليوم التي كان يسمح بدخولها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قبل بدء عملية الرصاص المسكوب. ومع ذلك، في أيار/مايو ٢٠٠٧، وقبل فرض نظام الإغلاق الشامل، كانت تدخل إلى غزة ٤٧٥ شاحنة كل يوم كجزء من التجارة والتبادل العاديين. واليوم، تقتصر الأغلبية الساحقة للواردات على الأغذية ولوازم الصرف الصحي، مع دخول القليل من جميع السلع الأخرى أو انعدامها، بما في ذلك المواد المستهدفة لتحقيق الانتعاش.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك بعض التطورات الإيجابية بخصوص دخول الإمدادات. فقد سمحت إسرائيل في ٢٧ تموز/يوليه، للمرة الأولى منذ ١٠ شهور، بدخول ١٠٠ ٠٠٠ لتر ديزل و ٤٠ ٠٠٠ لتر بتزين إلى غزة للاستخدام الخاص. وفي ٦ آب/أغسطس، سمح بدخول ثلاث شاحنات محملة بالإسمنت وأسياخ الصلب إلى غزة لحساب محطة معالجة مياه الصرف التابعة لسلطة المياه الفلسطينية في شمال غزة. وبينما تستحق هذه التدابير الترحيب، فإنها غير كافية لتلبية احتياجات السكان المدنيين في غزة.

والمشاورات مستمرة مع السلطات الإسرائيلية بخصوص اقتراح الأمم المتحدة للإسراع بالشروع في أنشطة إعادة بناء المدارس والمنازل والمستوصفات في غزة. ونأمل ونتوقع تلقي رد واضح من الحكومة الإسرائيلية على الاقتراح في القريب العاجل. فمرور الوقت يضعف الأمل في إعادة بناء المنازل والمرافق التعليمية والصحية قبل حلول فصل الشتاء، وكلها أشياء ضرورية لبدء استعادة الحياة شبه الطبيعية للسكان المدنيين. وما زال من غير المقبول عدم السماح ببدء أنشطة الإنعاش أو إعادة البناء المبكرة لصالح السكان المدنيين في غزة بعد مرور حوالي سبعة شهور على عملية الرصاص المسكوب. ونؤكد مجددا أن الأمم المتحدة تطبق تدابير فعالة لكفالة نزاهة برامجها في غزة.

ونواصل المطالبة بالإفراج عن العريف الإسرائيلي جلعاد شليط. ونعرب عن الأمل في أن تجرى مفاوضات بشأن تبادل الأسرى بحسن نية من جانب الطرفين لتيسير الإفراج عنه هو وعدد من بين أكثر من ١١ ٠٠٠ سجين فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية.

بعد جلسات الاستماع العلنية التي عقدت في غزة وجنيف، والتي تم تقديم تقرير عنها الشهر الماضي، استكملت بعثة تقصي الحقائق بقيادة القاضي غولدستون تحقيقاتها، وتعكف على صياغة تقريرها في صورته النهائية. ومن المتوقع إصدار التقرير في أوائل أيلول/سبتمبر، ومن المقرر عرض التقرير ومناقشته في مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

عقدت حركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال الفترة بين ٣ و ١٠ آب/أغسطس مؤتمرها السادس في بيت لحم، والذي كان الأول من نوعه منذ ٢٠ سنة والأول الذي يعقد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. و لم يتمكن معظم أعضاء فتح في غزة من المشاركة في المؤتمر بعد أن منعت حماس سفرهم ولكنهم أدلوا بأصواتهم عبر الهاتف. وانتُخب الرئيس عباس بالتزكية قائدا عاما لفتح ورئيسا للجنة المركزية للحركة. وأُنتخب ١٩ آخرون من أعضاء فتح، من بينهم ١٤ لم يكونوا أعضاء في اللجنة المركزية السابقة، لعضوية اللجنة المركزية الجديدة وجرى انتخاب مجلس ثوري جديد للحركة.

ونواصل الدعوة إلى بذل جهود لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. ونؤيد الجهود التي تبذلها مصر بهذا الخصوص ونأمل في استئناف محادثات المصالحة بجدية مرة أخرى قريبا.

وفي مرتفعات الجولان السورية المحتلة، ما زالت الحالة هادئة على الرغم من استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وعبر المنسق الخاص سيري أثناء زيارة للمنطقة

في ١٠ آب/أغسطس عن التزام الأمم المتحدة المستمر بإحلال السلام الشامل في المنطقة، وأعرب عن أملنا في الاستئناف المبكر للمفاوضات بين إسرائيل وسوريا.

وأتحول الآن إلى لبنان، حيث استمرت الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة منذ إحاطتي الإعلامية السابقة في ٢٧ تموز/يوليه. وأعلن الزعماء السياسيون أنهم توصلوا إلى اتفاق بشأن توزيع المقاعد الوزارية، ولكنهم لم يتفقوا بعد على أسماء الوزراء. ونتوقع أن تلتزم الحكومة الجديدة بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وما زالت الحالة الإجمالية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة بصفة عامة. وخفت حدة التوترات في منطقة خربة سليم وكفر شوبا تدريجيا. والتحقيق مستمر بشأن الحادث الذي وقع في خربة سليم في ١٤ تموز/يوليه. وفي تطور منفصل، أزال جيش الدفاع الإسرائيلي في ساعة مبكرة من صباح يوم ١٧ آب/أغسطس برج المراقبة الذي كان قد نصبه في وقت سابق جنوب خط الانسحاب بالقرب من قرية كفر شوبا، حيث وقعت احتجاجات وما تلاها من انتهاك مجموعة من المدنيين للخط الأزرق في ١٧ تموز/يوليه.

ويجري المنسق الخاص، السيد مايكل ويليامز، وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة، اللواء كلوديو غراتسيانو، اتصالات بشكل مستمر مع القوات المسلحة اللبنانية والسلطات الإسرائيلية وقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي بغية نزع فتيل التوتر الناجم عن حوادث الأسابيع الأخيرة في جنوب لبنان.

ونعتقد أن تفكيك برج المراقبة سيساعد في هذا الجهد. من ناحية أخرى، استمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية بصورة شبه يومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتطلع إلى نتائج المشاورات الحالية بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة.

وختاما، نحث الأطراف على التجاوب مع الجهود الجارية لتهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية مبكرا والانتهاء منها مبكرا، وكذلك مع الجهود الرامية إلى تعزيز التقدم باتجاه السلام الشامل في المنطقة. وما زال الأمين العام ملتزما بالعمل مع الأطراف وشركائه الدوليين من أجل إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها، وإحلال السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فرنانديز تارانكو على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية الآن لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.
